بأي ذنبٍ دمرت !!

مدير عام الهيئات والتعاونيات السمكية بوزارة الثروة السمكية لـ(الثورة):

نضوب الأسماك من المياه الإقليمية جعل الصيادين عرضة للحجز في الدول المجاورة

يمثل احتجاز الصيادين اليمنيين لدى السلطات الأريترية والسودانية هاجساً يقض مضجع الحكومة اليمنية وأهالي الصيادين الضحايا خاصة وأن أغلب الصيادين يتم حجزهم تعسفاً وبدون مبرر أثناء عملية الصيد .. حيث يتعرض الصيادون لملاحقة القوات الأريترية أثناء تواجدهم في محيط جزيرة حنيش وجزء منهم دخلوا المياه الإقليمية الأريتيرية بحثا عن الصيد المفقود .. وتفيد المعلومات بأن عدد الصيادين االذين تم احتجازهم خلال الفترة-2012 2006م بلغ 7705 صيادين وبذلك فإن الخسائر المادية للدخل القومي للبلاد نتيجة ذلك الاحتجاز بحسب تقرير وزارة الثروة السمكية تجاوز مليارين و586 مليون ريال .ولمزيد من التوضيح حول هذا الموضوع والمشاكل التي يعاني منها الصياد التقليدي التقينا الأخ / أحمد عمر قنزل مدير عام الهيئات والتعاونيات السمكية بوزارة الثروة السمكية .

حاوره / منصور شايع

*** بداية لو تحدثونا عن ابرز المشاكل التي يواجهها الصياد التقليدي على طول السواحل اليمنية ؟**

- المشاكل تنحصر معظمها في الاحتجاز للصيادين والقوارب في الدول المجاورة وخاصة دولتي أريتريا والسودان نتيجة دخولهم مياههما الإقليمية ويرر الجانب الأريتري تلك الممارسات بتجاوز الصيادين اليمنيين للمياه الدولية وعدم حصولهم على تصاريح الصيد من قبلهم أو يتم احتجازهم نتيجة لخلافات الصيادين اليمنيين مع بعض الصيادين الاريتريين أو بعض الشركات المعنية رغم أن الجانب الأريتري لم يقدم أي إثبات لما يدعيه، إلى جانب السفن الحربية والتي تسمى بسفن الحماية الدولية في مياه خليج عدن والبحر العربي ، وحاليا انحصرت هذه المشاكل معهم إلى حد ما وكذا المشاكل مع القراصنة الصومال .

نضوب الأسماك

*** ما هي الأسباب التي تؤدي بالصياد التقليدي للمجازفة والدخول في المياه الإقليمية للدول المجاورة؟**

- من أهم الأسباب هي نضوب الأسماك والأحياء البحرية من المياه الإقليمية بسبب الصيد الجائر والعشوائي سواء من قبل الصيد غير القانوني الذي ينتهك المياه اليمنية أو الصيد التقليدي ووجود جزر صغيرة وجبال بحرية قرب الشواطئ الأريتيرية التي توفر الحياة الملائمة لتواجد الأسماك إلى جانب نزوح نسبة كبيرة من الأسماك من الجانب اليمني إلى الجانب الأفريقي بسبب الصيد الجائر ، والبعض من الصيادين التقليديين لديه الإمكانيات للتعمق في البحر والوصول إلى المياه الإقليمي للدول المجاورة وهذا ما يجعلهم عرضة للحجز ومصادرة قواربهم ومعداتهم رغم تحذيرنا لهؤلاء من عدم تجاوز تلك المناطق ولكنهم يبحثون عن المزيد من الأسماك وبالتالي الأرباح . مشيراً إلى أن الصياد التقليدي إذا تم حجزه يتم اتهامه بتهريب الممنوعات من الأسلحة والمخدرات وغيرها مما يشوه سمعة اليمن بصورة عامة . مبيناً أن تصرفات بعض الصيادين التقليديين تعمل على تدمير الحياة البحرية من خلال استخدامهم لمعدات ممنوعة مثل عملية الحوي واستخدام شباك إسرائيلية ممنوعة تعمل على جرف الأحياء البحرية والشعاب المرجانية و ا لقيا م بالتفجير في الأعماق وبالتالي لا تستطيع الأسماك التكاثر وتهاجر إلى مناطق بعيدة فيضطر الصياد إلى ملاحقتها في الأعماق. داعيا الصيادين التقليديين إلى تحمل مسئولياتهم في المحافظة على الثروة البحرية لأنها ليست ليوم أو يومين ولكنها ثروة أجيال . لافتا إلى أن الوزارة وحتى الجمعيات والهيئات لا تستطيع مراقبة تصرفات كل صياد تقليدي فالمفترض يشعر من ذات نفسه لأنها مصدر معيشته وأولاده من بعده ، أما الرقابة من قبل الوزارة فتقتصر على المراقبة في مراكز الإنزال عن نوعية الأسماك التي يتم جلبها وهل الصياد ملتزم بموسم الإغلاق الذي تم الإعلان عنه أم لا وإذا كان مخالف وعمل على صيد الحبار مثلا في وقت المنع يتم فرض غرامات كبيرة على المخالف . مؤكداً أن قوارب الصيد الصناعي والمصرح لها بالعمل خارج الستة ميل بحري مراقبتها بسيطة عن طريق الأقمار الصناعية تراقب كل تحركاتها ، كما انه من ضمن الشروط التي يلزم بها المستثمر عدم إغلاق جهاز الرقابة ما لم يتم الإبلاغ عنه انه مفقود أو قام بالصيد في منطقة محظورة ويتم البحث عنه ومعاقبته بغرامة مالية تصل إلى 10 آلاف دولار إذا قام بذلك تعمدا .

11 1,6 مليار ريال الخسائر المادية للصيادين المحتجزين منذ العام 2006م

تسوية ودية

*** تم تشكيل لجنة وزارية لمتابعة قضيا الصيادين المحتجزين في السودان وأريتريا .. ما هي النتائج والمقترحات التي توصلت إليها؟**

- بالنسبة للصيادين المحتجزين في السودان تم اقتراح جمع معلومات كاملة من قبل سفارة بلادنا في الخرطوم عن قضايا الصيادين والتهم الموجهة إليهم ورفع تقرير تفصيلي بكل حالة على حده وان يقوم مجلس الوزراء بإعداد مقترح بشأن تحديد موعد اجتماع اللجنة العليا اليمنية السودانية المشتركة المنتظر عقدها بصنعاء لمناقشة الإفراج عن المحتجزين اليمنيين في السجون السودانية وبحث إمكانية التوقيع على اتفاقية للتعاون في مجال نقل المحكوم عليهم المحبوسين لتنفيذ الأحكام الجنائية وكذا التوقيع على مشروع اتفاقية في مجال الثروة السمكية وأوصت اللجنة بمتابعة الجهات الأمنية للمناطق التي ينطلق المهربون منها بالمواد المهربة من اليمن . أما مقترحات التعامل مع المحتجزين في السجون الأريترية فيتم التمهيد لاجتماع اللجنة الفنية المختصة وطرح موضوع الصيادين اليمنيين المحتجزين وتسويته في إطار العلاقات الثنائية والبحث عن آلية مشتركة بين البلدين لحل المشاكل وتنظيم الصيد التقليدي وكذا تفعيل عمل اللجنة اليمنية الأريتيرية المشتركة لاستكمال تأسيس الشركة اليمنية الاريترية للصيد البحري وخلق علاقات جيدة مع دولة أريتريا لحل المشاكل وديا . كما تم الاتفاق على تشكيل لجنة للسفر إلى أريتريا للإطلاع على أوضاع الصيادين المحتجزين في السجون الأريترية ، وكذا دعم قوة خفر السواحل اليمنية بما تحتاج من زوارق لتنفيذ الدوريات البحرية ومنع الصيادين اليمنيين من الدخول إلى المياه الإقليمية الأريترية وإحالة من يتم القبض عليهم إلى القضاء .

أمين عام الاتحاد السمكي لـ" الثورة" :

توجيهات الرئيس لم تنفذ.. والبيئة البحرية تتعرض للتدمير

كارثة تلحق بالبيئة البحرية اليمنية نتيجة للصيد الصناعي المدعوم باتفاقيات مخالفة للقانون و292صياداً و851قارباً محتجزين في أريتريا يعانون من التعذيب والأشغال الشاقة، لعل اقلها بناء العنابر للجيش الأريتري، وتوجيهات لفخامة رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي بوقف اتفاقيات الاصطياد إلى الآن لم تنفذ على ارض الواقع، وحكومة الوفاق لا حياة لمن تنادي .. تلك هي عناوين بسيطة لما يتعرض له الصياد اليمني من الجار قبل العدو جاءت على لسان الأمين العام للاتحاد السمكي علي حسن بهيدر، مزيداً من التفاصيل في سطور الحوار التالي:

851قارباً و292صياداً محتجزاً يبنون عنابر للجيش الأريتري

حاوره /عبدالله الخولاني

*** بداية لو تضعونا على حقيقة ما يجري في البحر الأحمر؟**

- المشكلة الحاصلة في ميناء الحديدة مع إحدى الشركات الاستثمارية هو حول الاصطياد الصناعي الذي دمر البحر والبيئة البحرية وبالتالي أصبح الصيادون لا يجدون ما يعولون به أسرهم ويلجأون للدول المجاورة للاصطياد مما أسفر عن احتجاز 851قارباً تعول 38ألف أسرة و7آلاف صياد أصبحوا عاطلين عن العمل فما بالك بالمهن المساعدة و292صياداً يقبعون في السجون الإريترية من شهر أكتوبر2012م، وما يزيد الطين بلة حكومة الوفاق توقع اتفاقية مخالفة للقانون والاتفاقية النمطية فالقانون في واد والإتفاقية في واد آخر ومنحت تصريحاً لعشرة قواربٍ للاصطياد الصناعي وليس ساحلي كما يقال وإنما العملية هي عملية احتيال ونصب وسببت مشكلة وقتل على أثرها صياد يمني واحتجز القارب لكن تم الإفراج عنه من قبل قوات البحرية، وفخامة رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي أثناء زيارته الأخيرة لمحافظة الحديدة وجه بإيقاف اتفاقية الصيد ولكن إلى الآن وزارة الثروة السمكية لم تنفذ تلك التوجيهات على أرض الواقع ومازالت القوارب تعمل في البحر .

الاتفاقية مخالفة

*** ولكن الاتفاقية صدر بها حكم قضائي وتدخل فيها مجلس النواب ؟**

- الاتفاقية مخالفة وصاحب الشركة كان مندوباً لوزارة الثروة السمكية لتحصيل الإيرادات على القوارب المصرية المصرحة قبل صدور القانون خلال العام 2006م وتراكمت عليه الرسوم المحصلة من القوارب وكانت ضمانته من إحدى شركات القطاع الخاص لوزارة الثروة السمكية التي قامت بمصادرة الضمان مما دفع الشركة لرفع دعوى في المحكمة وسجن خمس سنوات وكان عليه 400ألف دولار، ولكن تحولت الأمور وقامت لجنة من وزارة الثروة السمكية بعمل محضر أن الوزارة مديونة 3ملايين دولار رغم أنه كان مسجوناً بديون سابقة ولكن الوزير السابق محمود صغيري رفض تنفيذ المحضر وبعدها ذهب للمحكمة وحكم له 150رحلة بحرية ولكن الوزير محمد صالح شملان الوزير السابق أيضاً رفض التنفيذ وقال هذا غير مقبول وأصدر قراراً من مجلس الوزراء بتعويضه من صندوق التشجيع الزراعي والسمكي أما الاصطياد في البحر الأحمر لا، كون الاصطياد في البحر الأحمر لا يحتمل الصيد الصناعي، لكن الوزير الجديد نفذ الاتفاقية المخالفة للقانون وبعد ذلك نزلت لجنة من مجلس النواب التي بدورها استدعت الوكيل الذي وقع على الاتفاقية وعند قراءة الاستجواب يلاحظ رفضه فكرة التعويض والإصرار على تنفيذ الحكم في البحر وهو ما دفع مندوب وزارة المالية إلى الخروج من الاجتماع وقال نحن اجتمعنا من أجل التعويض ولكن إذا أنتم قادرون على التنفيذ ليس لوجودنا داع ورغم ذلك أوصت اللجنة بخفض عدد القوارب ولكن الصيادين رفضوا .

كلام غير صحيح

*** لكن أريتريا تتهم الصيادين اليمنيين بانتهاك مياهها الإقليمية ؟**

- الحدود البحرية بين اليمن وأريتريا متقاربة بسبب أن البحر ضيق جدا فالمسافة من ميناء عصب إلى ميناء المخا 20ميلاً بحرياً مدة ساعة، ومن الخوخة إلى بر أصولي 60ميلاً بحرياً ومن ميدي إلى ميناء مصوع 160ميلا بحرياً وعلى ضوء أن الحكم الدولي بين اليمن وأريتريا الذي حدد مياهاً مشتركة للصيد من قبل الصيادين اليمنيين والأريتريين واليمن ملتزمة بتنفيذ الحكم حيث يوجد نحو2000صياد أريتري داخل الحديدة يسوقون منتجاتهم ويتزودون بالغذاء والوقود ولكن الجانب الأريتري يعامل الصيادين اليمنيين بالعكس من تخطى المياه الإقليمية إلى المياه المشتركة قبض عليه وفي بعض الأحيان في المياه الإقليمية اليمنية حتى أنه تم قتل ثلاثة صيادين في المياه الإقليمية أمام جزيرة زقر.

لا حياة لمن تنادي

*** أين دور الحكومة في متابعة قضايا الصيادين ؟**

- نحن كاتحاد عملنا عدة رسائل وتوجيهات ومخاطبات حتى وصلت إلى رئيس الجمهورية الذي وجه مجلس الوزراء بتشكيل لجنة ولكن لم تفعّل هذه اللجنة والصيادون المحتجزون يقومون بأشغال شاقة يبنون عنابر معسكرات وغيرها وهناك 851قاربا محتجزاً من 2012-2006م بقيمة مليار و600مليون ريال ناهيك عن قيمة الإنتاج والصيادين العاطلين والأسر التي تشردت، ولكن لا حياة لمن تنادي.

عدة مشاكل

*** ماهي أبرز المشاكل التي يعاني منها الصيادون بشكل عام؟**

- لا توجد مراكز إنزال بحسب المواصفات الدولية حواجز القوارب غير متوفرة والباب الخاص بالقوارب مغلق .

تنسيق

*** هل مازال هناك قوارب تأتي للاصطياد في المياه اليمنية؟**

- نعم هناك قوارب تأتي للاصطياد بدون تصاريح وعندما تبلغ قوات خفر السواحل من قبل الصيادين يتم القبض على القوارب المصرحة وغير المصرحة تترك لحال سبيلها .

" توقيع اتفاقيات مخالفة .. والجهات المعنية لا حياة لمن تنادي

أخي القارئ .. أختي القارئة :

اليمن في المرتبة الثانية عالمياً في ارتفاع معدلات سوء التغذية المزمن بين الأطفال دون سن الخامسة بحسب المؤشرات العالمية..
يدأ بيد نحمي جميعاً أطفال يمننا الحبيب.

المركز الوطني للتثقيف والإعلام الصحي والسكاني بوزارة الصحة العامة والسكان